تفاوض آسيويين وأوروبيين لتصدير الغاز

"قطر للطاقة" تبني أكبر مصنع أمونيا زرقاء في العالم

سيتم إنشاؤه في مدينة مسيعيد الصناعية ويبدأ إنتاجه خلال الربع الأول من عام 2026

الدوحة - "وكالات" : أعلنت "قطر للطاقة" أنها تتفاوض مع مشترين للغاز الطبيعي المسال من آسيا وأوروبا كما تواصل المحادثات مع دول مهتمة بشراء الغاز، وأنها ستنشئ أكبر مصنع في العالم للأمونيا الزرقاء، على أن يبدأ العمل في الربع الأول من 2026 لينتج 1.2 مليون طن سنويا.

فقد قال وزير الدولة للطاقة والرئيس التنفيذي لـ"قطر للطاقة" سعد الكعبي في مؤتمر صحافي في الدوحة أمس الأربعاء، إن الشركة تتفاوض مع مشترين للغاز الطبيعي المسال من آسيا وأوروبا كما تواصل المحادثات مع دول مهتمة بشراء الغاز، مضيفا أنه لا يستطيع تحديد ما إذا كانت أوروبا ستواجه نقصا في الغاز هذا الشتاء لأن الوضع يعتمد على كمية الغاز المتدفقة إلى أوروبا من خطوط الأنابيب ومقدار ما يمكن نقله عبر المحطات.

وأكد الكعبي أن الشركة ستنشئ أكبر مصنع في العالم للأمونيا الزرقاء على أن يبدأ العمل في الربع الأول من 2026 لينتج 1.2 مليون طن سنويا، موضحا أن تشييد المصنع سيتكلف 1.156 مليار دولار وسيعزل 1.5 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون سنويا من خلال عملية تصنيع الأمونيا.

تصريحات الكعبي جاءت على هامش توقيع "قطر للطاقة للحلول المتجددة" و"شركة قطر للأسمدة الكيماوية" "قافكو"، وهما شركتان تابعتان لـ"قطر للطاقة، اتفاقيات بناء "مشروع الأمونيا7-"، وهو أول وأكبر مشروع أمونيا زرقاء في العالم.

وبالتعاون بين شركة قطر للطاقة للحلول المتجددة "المملوكة بالكامل لقطر للطاقة" وقافكو "المملوكة بالكامل لشركة صناعات قطر التابعة لقطر للطاقة، والمدرجة في بورصة قطر"، سيتم إنشاء مشروع الأمونيا7- بطاقة إنتاجية تبلغ 1.2 مليون طن سنويا من الأمونيا الزرقاء، وهو ما يجعلها أكبر منشأة من نوعها في العالم.

ومن المخطط أن يبدأ إنتاج المصنع، الذي سيتم بناؤه في مدينة مسيعيد الصناعية وتديره قافكو كجزء من مرافقها المتكاملة، في الربع الأول من عام 2026.

وقد جاء الإعلان خلال حفل أقيم أمس في المقر الرئيسي لقطر للطاقة في الدوحة لتوقيع اتفاقيات المشروع، بما في ذلك عقد الهندسة والتوريد والإنشاء بقيمة تبلغ حوالي مليار دولار تم إرساؤه على تحالف من شركة "تيسن-كروب ThyssenKrupp و"شركة اتحاد المقاولين CCC".

وقال الكعبي : "يعتبر مشروع الأمونيا7- مشروعا رائدا لدولة قطر ولهذه الصناعة بشكل خاص. وسيتم إنشاؤه بالاعتماد على خبراتنا في تركيب وتشغيل وصيانة مصانع الأمونيا التقليدية لإنتاج الأسمدة. نحن أيضاً نبني على مكانتنا الفريدة في مجال مصادر الطاقة المتجددة واحتجاز الكربون وعزله، فضلاً عن قدراتنا اللوجستية ومزايانا المثالية لتزويد العالم بمنتجات وأنواع وقود مختلفة ومنخفضة الكربون".

أضاف: "هذا الاستثمار يمثل دليلا هاما على الخطوات الملموسة التي نتخذها لخفض كثافة الكربون في منتجات الطاقة لدينا، كما يشكل ركيزة أساسية في استراتيجية قطر للطاقة للاستدامة والتحول إلى طاقة منخفضة الكربون".

ويتم إنتاج الأمونيا الزرقاء عندما يتم التقاط وتخزين ثاني أكسيد الكربون الناتج أثناء إنتاج الأمونيا التقليدي. يمكن بعد ذلك استخدام الأمونيا الزرقاء، والتي يمكن نقلها باستخدام السفن التقليدية، في محطات الطاقة لإنتاج كهرباء منخفضة الكربون.

وبموجب بنود الاتفاقيات الموقّعة اليوم، ستعمل شركة قطر للطاقة للحلول المتجددة على، تطوير وإدارة مرافق التقاط وتخزين الكربون المتكاملة والقادرة على التقاط وتخزين حوالي 1.5 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون سنوياً، إضافة إلى توفير أكثر من 35 ميغاواتاً للمصنع من الكهرباء المولّدة من الطاقة الشمسية من محطة الطاقة الشمسية التي يتم إنشاؤها حاليا في مدينة مسيعيد الصناعية.

كما ستعمل على تطوير وقيادة عملية التصديق على المنتج الذي سينتجه مصنع الأمونيا7- باعتباره أمونيا زرقاء، بمشاركة خبراء الصناعة الرائدين والهيئات المستقلة ذات الصلة، وأن تكون المشتري والمسوّق الوحيد لإنتاج الأمونيا الزرقاء من مصنع الأمونيا7-.

وشركة قطر للطاقة للحلول المتجددة هي شركة مملوكة بالكامل لقطر للطاقة وهي مكلفة بالاستثمار في منتجات وحلول الطاقة المتجددة والاستدامة وتسويقها داخل دولة قطر وفي جميع أنحاء العالم. وتعتبر قافكو أكبر منتج متكامل من موقع واحد للأمونيا واليوريا في العالم، بطاقة إنتاجية تبلغ حوالي 4 ملايين طن سنويا من الأمونيا و6 ملايين طن سنويا من اليوريا.

ويعتبر الاستثمار في الأمونيا الزرقاء وفي مرافق التقاط وتخزين ثاني أكسيد الكربون الموسعة جزءا من الخطوات التي تتخذها قطر للطاقة لتنفيذ استراتيجيتها للاستدامة التي تؤكد على التزامها، كمنتج رئيسي للطاقة، بالإنتاج المسؤول للطاقة النظيفة وبأسعار معقولة لتسهيل الانتقال الى طاقة منخفضة الكربون.

وتحدد الاستراتيجية مبادرات متعددة للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، بما في ذلك مشاريع رائدة للتوسع في استخدام تكنولوجيا التقاط الكربون وتخزينه لالتقاط أكثر من 11 مليون طن سنويا من ثاني أكسيد الكربون في قطر بحلول عام 2035.

هذا وأعلنت "قطر للطاقة أمس، عن أسعار الديزل والغازولين في دولة قطر خلال شهر سبتمبر المقبل، حيث شهدت الأسعار ثباتا للديزل والغازولين 95 "سوبر"، وارتفاعا للغازولين 91 "ممتاز".

كما حددت سعر لتر الديزل بـ2.05 ريال، وسعر الغازولين 95 "سوبر" بـ2.1 ريال للتر الواحد، وسعر الغازولين 91 "ممتاز" بـ1.95 ريال للتر الواحد، ارتفاعا من 1.9 في أغسطس الجاري.

جانب من حفل توقيع مشروع الأمونيا الزرقاء في الدوحة أمس

لا نستطيع تحديد هل ستواجه أوروبا نقص غازٍ هذا الشتاء لأن الوضع يعتمد على الكمية المتدفقة إليها من خطوط الأنابيب

بالاجتماع السادس عشر "عن بعد" لفريق عمل الاستقرار المالي

صندوق النقد العربي يُناقش الدروس المستفادة من أزمة "كورونا"

أنظمة الإنذار المبكر لدى القطاع المصرفي وأثر تغيرات المناخ على الاستقرار المالي وتداعيات العملات الرقمية من أبرز الملفات

صندوق النقد العربي يبحث "عن بعد" الدروس المستفادة من أزمة "كورونا"

تطوير اختبارات الأوضاع الضاغطة الجزئية والكلية في ضوء التطورات العالمية الراهنة

افتتح أمس الأربعاء الاجتماع الدوري السادس عشر "عن بعد" لفريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية.

يُذكر أن الفريق ينبثق عن مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ويضم في عضويته مدراء إدارات الاستقرار المالي لدى تلك المصارف والمؤسسات، إضافة إلى صندوق النقد العربي، الذي يتولى الأمانة الفنية له.

يحضر اجتماع الفريق ممثلين عن المؤسسات الإقليمية والدولية منها: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومجلس الاستقرار المالي، وبنك التسويات الدولية، ومعهد الاستقرار المالي، ولجنة بازل للرقابة المصرفية، والإتحاد الدولي لمؤسسات ضمان الودائع، والإتحاد الدولي لهيئات مراقبي التأمين، والبنك المركزي الأوروبي، ومجلس إدارة الأزمات الأوروبي.

يساهم الفريق في تطوير السياسات والأدوات المتعلقة بتعزيز الاستقرار المالي في الدول العربية، وتبادل الخبرات والتجارب فيما بينها في هذا الشأن. كما يندرج ضمن مهام الفريق إعداد تقرير الإستقرار المالي في الدول العربية، وإعداد أوراق عمل ودراسات حول أوضاع الاستقرار المالي في الدول العربية، إضافة إلى المساهمة في تعزيز الوعي بقضايا الاستقرار المالي من خلال عقد ندوات وورش عمل وإصدار التقارير الدورية ذات العلاقة.

يتناول الفريق في الاجتماع السادس عشر، عددا من المواضيع الهامة التي تواكب آخر المستجدات المرتبطة بقضايا الإستقرار المالي، من بينها اختبارات الأوضاع الضاغطة على صعيد الدروس المستفادة من أزمة فيروس كورونا المستجد. سيتم في هذا الصدد مناقشة دور هذه الاختبارات خلال الجائحة، ومدى الحاجة إلى تطويرها مستقبلاً أخذاً في الاعتبار المخاطر المستجدة على القطاع المصرفي. كما سيتم مناقشة جوانب أخرى، تتعلق بطرق تعزيز منظومة إدارة الأزمات لدى المصارف المركزية، ودور مؤسسات ضمان الودائع في التعامل مع الأزمات المصرفية، وأساليب تصميم أنظمة الإنذار المبكر لدى القطاع المصرفي.

كذلك تشمل مواضيع الاجتماع، مناقشة عدد من القضايا الجديدة التي تخص الاستقرار المالي في الدول العربية، منها: التقنيات الرقابية والتنظيمية من منظور الاستقرار المالي، والأثر المتوقع لنسبة التسهيلات الائتمانية غير العاملة بعد رفع تدابير الدعم المتخذة من البنوك المركزية، ومخاطر القطاع المالي غير المصرفي، وكيفية تطبيق اختبارات الأوضاع الضاغطة لقياس تلك المخاطر. كما تشمل هذه المواضيع محددات ربحية البنوك، وأثر ارتفاع مديونية الحكومات على الاستقرار المالي.

في سياق أوراق العمل التي يعمل عليها الفريق، سيتم مناقشة تجربة البنك المركزي العُماني في تطبيق مؤشر الاستقرار المالي. كما سيتم استعراض تجارب الدول العربية على صعيد تبني منظومة ضمان الودائع. أخيراً ستشمل المناقشات التحضيرات المتعلقة بتقرير الاستقرار المالي في الدول العربية لعام 2023 والتقدم بشأن إعداد فصول التقرير.

على صعيد آخر وفي إطار تعاون الفريق مع المؤسسات الدولية، سيقدم مجلس الاستقرار المالي عرضاً حول آخر المستجدات المتعلقة بأنشطة المجلس، خاصة منها موضوعي تداعيات جائحة كورونا والأمن السيبراني. كما سيستمع الفريق إلى عرض آخر من لجنة بازل للرقابة المصرفية، حول آخر المستجدات المتعلقة بأنشطة اللجنة، وعرض ثالث من معهد الاستقرار المالي حول إدارة الأزمات المصرفية في اقتصادات السوق الناشئة، إضافة إلى عرضين آخرين من البنك المركزي الأوروبي، ومجلس إدارة الأزمات الأوروبي حول العملات الرقمية وإدارة الأزمات، على التوالي.

في هذه المناسبة، أشار المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي إلى الأهمية الكبيرة والمتزايدة للقضايا المتعلقة بالاستقرار المالي، حيث أن الحفاظ على الاستقرار المالي في الدول العربية بات من أولويات المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. أعرب معاليه عن سروره بالتقدم في مناقشة المواضيع الهامة والمستجدة من قبل الفريق، المنسجمة مع أولويات الدول العربية. كما نوّه بالتطور الملحوظ الذي شهده تقرير الاستقرار المالي لعام 2022 والتطلع لتقرير العام القادم 2023. كما أكد معاليه على الاهتمام المتزايد الذي يبديه أصحاب المعالي والسعادة محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية لأعمال الفريق والدور البارز الذي يقوم به على صعيد تبادل التجارب والخبرات بين الدول العربية فيما يتعلق بهذا الموضوع الهام.

تجدر الإشارة إلى أن صندوق النقد العربي يتولى في إطار دوره كأمانة فنية لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، أمانة الفريق. ترتكز مهام الصندوق في هذا الصدد على إعداد جدول الأعمال والمساهمة في الدراسات والتقارير التي يعدها الفريق ومتابعة التوصيات.

الأزمات تحاصر الأسواق.. المستثمرون يهربون لأسهم الطاقة

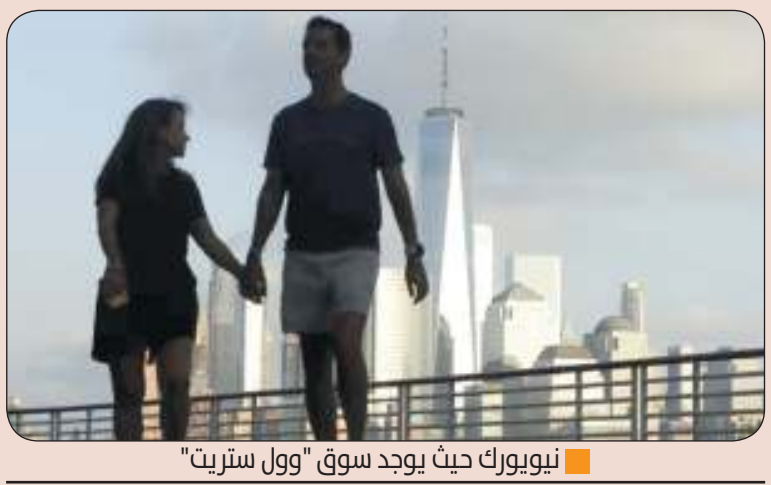
نيويورك حيث يوجد سوق "وول ستريت"

تحاصر الأزمات أسواق المال والصرف العالمية وسط الاضطراب الكبير الذي تشهده مؤشرات أسهم قطاعات الاقتصاد بالبورصات الكبرى، عدا قطاع أسهم شركات الطاقة الذي حقق مكاسب خيالية للمستثمرين خلال الـ12 شهراً الماضية بسبب قفزات أسعار النفط وأزمات الغاز الطبيعي والوقود التي نشأت بسبب الحرب الروسية في أوكرانيا وما تلاها من فرض عقوبات على روسيا. وواجه أصحاب الثروات ظروفا استثمارية صعبة خلال العام الجاري بسبب ارتفاع المخاطر في أسواق المال والسندات السيادية ومخاطر الدول الناشئة وانهيار عملاتها إلى مستويات تاريخية مقابل الدولار الذي يواصل الارتفاع.

ويسود عدم اليقين بشأن مستقبل الاقتصادات الكبرى في أوروبا وآسيا وما إذا كانت هذه الاقتصادات ستتمكن من النجاة من الركود الاقتصادي وسط ضغوط التضخم وغلاء أسعار السلع الأساسية خلال العام المقبل. وحتى الآن لم تتمكن البنوك المركزية من خفض معدل التضخم رغم الزيادات المتكررة في أسعار الفائدة. في هذا الشأن قالت دراسة من جامعة جون هوبكنز الأميركية أمس الثلاثاء إن التضخم الحالي قد يكون مدفوعاً إلى حد كبير بالإنفاق المالي جراء تداعيات الوباء، وبالتالي ربما لن يكون رفع سعر الفائدة كافياً للسيطرة عليه.

وفي آسيا تتركز مخاوف المستثمرين على مستقبل الاقتصاد الصيني وتداعيات تراجع اليوان واحتمال حدوث إفلاسات وسط شركات العقارات والإنشاءات الكبرى ربما تجر القطاع المصرفي إلى أزمة مالية. واستثمرت الصناديق والمصارف الغربية بقوة في السندات الصينية خلال عام 2020، حينما كانت الفائدة شبه صفرية في الدول الغربية. وبالتالي هناك مخاوف من أن يتكبد المستثمرون خسائر ضخمة في السوق الصينية خلال الأشهر المقبلة، وفق محللين ومضاربين في أسواق المال.

في هذا الصدد قالت شركة "كونتري غاردن هولدينغز" الصينية، وهي من كبريات الشركات العقارية في الصين، أمس الثلاثاء، إن مبيعاتها العقارية تراجعت بنسبة 96%، مشيرة إلى أن قطاع العقارات في الصين دخل فعلياً مرحلة الكساد الاقتصادي.

وحسب تقرير لصحيفة "وول ستريت جورنال" فإن نحو 30 شركة إنشاءات صينية تخلفت عن سداد الديون خلال العام الجاري وربما تواجه الإفلاس إن لم تحصل على عون مالي حكومي. وفي ذات الصدد، يرى البنك المركزي الكوري في مذكرة أمس أن الأسواق الآسيوية تتجه لمزيد من الاضطراب بسبب الزيادة المتوقعة في الفائدة الأميركية.

ونقلت قناة "سي أن بي سي" الأميركية عن محافظ البنك المركزي لكوريا الجنوبية، ري جانغ يونغ، قوله إن هنالك احتمالا كبيراً أن يتزايد الاضطراب في السوق كلما أجرى مجلس الاحتياط الفيدرالي الأميركي تغييراً في أسعار الفائدة. ويتوقع محللون أن تتراجع قيمة العملة الصينية خلال الربع الجاري إلى 6.9 مقابل الدولار. وبالتالي فإن السوق الآسيوية التي كان يعول عليها المستثمرون وسط مخاطر أسواق المال الأوروبية والأميركية تواجه هي أخرى صعوبات كبيرة خلال العام الجاري.

وفي وول ستريت، أكبر الأسواق المالية الأميركية، تراجعت أسعار الأسهم خلال الأسبوع الماضي ورغم أنها عادت للارتفاع في تعاملات أمس الثلاثاء في السوق المستقبلية. ويهرب كبار المستثمرين من الأسهم ويحتمون بسوق الخيارات المستقبلية التي تمثل لهم تغطية تأمينية في حال حدوث انهيار في السوق. وتهيمن مخاوف حدوث ركود للاقتصاد الأميركي على المستثمرين بسبب زيادة الفائدة الأميركية المتواصل وبسب كبيرة وتداعياتها على قطاعات حيوية في الاقتصاد.